

هداية المسترشدين

[125] قيد الوحدة في كل منهما فارادة كل منهما مع الآخر ينافى الوحدة الملحوظة من جهتين والذي يظهر من التـ في كلامه انه لم ياخذ في الاحتجاج اعتبار الوحدة في وضع اللفظ لكل من المعنيين سواء كانت جزء من الموضوع أو شرطاً فيه أو في الوضع كيف ولو اخذ ذلك لم يصح ما ادعاه من كون معاني اللفظ ح ثلاثة لكون استعماله في المعنيين معاً كاستعماله في كل منهما منفرداً حقيقة ايضاً ضرورة اسقاط الوحدة المعتبرة ح فيكون اللفظ مستعملاً في غير الموضوع له قطعاً فكيف يلزم ان يكون ذلك ايضاً حقيقة حسبما ادعاه بل الظ ان مقصوده الزام كون المعنيين معاً ايضاً معنى حقيقياً للفظ نظراً إلى وضعه لكل منهما واستعماله في كل منهما فيكون ذلك اذن بناء على القول بجواز الاستعمال فيهما معنى ثالثاً للفظ مغايراً لكل منهما ويكون اللفظ مشتركاً بين تلك الثلاثة ولما كان مورد النزاع هو استعمال المشترك في جميع معانيه فلا بد من كونه مستعملاً في المعاني الثلاثة المذكورة ورتب على ذلك لزوم التناقض ويمكن تقرير كلامه في بيان التناقض بوجهين احدهما ان يريد بذلك لزوم التناقض بين المرادين فان ارادة المعنيين معاً قاضية بعدم الاكتفاء بكل منهما في الامتثال والاطاعة بل لابد فيه من حصول الامرين وارادة كل منهما قاضية بحصول الامتثال بالاتيان بكل منهما وهما متنافيان ثانيهما ان يقرر ذلك بالنسبة إلى نفس الارادتين نظراً إلى ان ارادة المعنيين معاً قاضية بعدم ارادته لكل منهما منفرداً انما يكون بعدم ارادته الامرين معاً وكان الاظهر حمل كلامه على الاول إذ لو اراد الثاني لم يقتصر في بيان المنافاة على المنافاة الحاصلة بين ارادة كل منهما منفرداً وارادة المعنى الثالث الذي اثبتته في المقام اعني المعنيين بثبوت المنافاة ايضاً بين ارادة المعنيين الاولين ايضاً نظراً إلى ملاحظة الوحدة في كل منهما وكان هذا الوجه ناظراً إلى التقرير المتقدم فقد يلغوا معه اعتبار تلك المقدمات لامكان التمسك به من اول الامر الا ان يق ان ذلك لا يقضى بالقاء المقدمات المذكورة بالنظر إلى ما ذكره من التقرير غاية الامر ان لا يحتاج إليها في التقرير الآخر فلا يرد عليه استدراك بعض المقدمات بل يرد عليه ان هناك طريقاً آخر في الاحتجاج لا حاجة فيه إلى ضم المقدمات المذكورة وهو لا يعد ايراداً على الحجة وكيف كان فلا يخفى وهن الحجة المذكورة على التقدير التقرير المذكور وعلى ما قررناه من وجوه شتى قوله له ح ثلاثة معان اه لا يخفى انه ان قيل بكون اللفظ موضوعاً لكل من المعنيين بقيد الانفراد لم يكن استعماله في المعنيين معاً على سبيل الحقيقة قطعاً لسقوط قيد الانفراد وان قيل بكونه موضوعاً لكل من المعنيين لا بشرط الانفراد لم يكن استعماله في المعنيين معاً على

سبيل الحقيقة قطعاً لسقوط قيد الانفراد إلى وان قيل بكونه موضوعاً لكل من المعنيين لا بشرط الانفراد وعدمه لم يكن استعماله في المعنيين استعمالاً في معنى ثالث لكونه استعمالاً في نفس المعنيين المفروضين نعم يكون الاستعمال المشترك على وجه ثلاثة لا أن يثبت له هناك معانٍ ثلاثة والفرق بين الأمرين ظاهر وكان مقصوده باستعماله في المعنيين أن يستعمل في مجموعهما كما يوصى إليه قوله معاً والتعبير عنه بعد ذلك بإرادة المجموع وح فكون المعاني ثلاثة مما لا ريب فيه مع قطع النظر عن اعتبار الوحدة أيضاً إلا أن دعوى كون استعماله في المعنيين كحقيقة بين الفساد ثم أنه لو صح ما ذكره في بيان كون المعاني ثلاثة لجري في كونها أربعة وهكذا فلا تقف معانيها على حد قوله وقد فرض استعماله في جميع معانيه لا يخفى أن ذلك غير ماخوذ في محل البحث فإن المبحوث عنه في المقام هو استعماله في مزيد من معنى سواء استعمل في الجميع أولاً نعم القائل بظهوره في الاستعمال في جميع معانيه بحمله عليه عند التجرد عن القرابين وذلك مما لا ربط له بمحل النزاع في المقام قوله الاكتفاء بكل واحد منهما ظاهر ذلك يعطى ما ذكرناه من كون مقصوده الاكتفاء به في الامتثال لظهور لفظ الاكتفاء في ذلك وكذا قوله وكونهما مرادين على الانفراد فإن الظاهر كون قوله على الانفراد قيد للمراد لا للإرادة لا يشتمل عليه ذلك من التناقض في نفسه وح فيرد عليه أن غاية ما يلزم ح أن يكون هناك تكاليف ثلاثة أحدها الاتيان بهما على الاجتماع بأن يكون بكل منهما بعضاً من المراد كما هو ط كلامه والثاني والثالث التكليف بكل منهما منفرداً فلا تناقض نعم لو تعلق هناك تكليف واحد بما ذكر على النحو المذكور ثبت التناقض إلا أن استعمال المشترك في معانيه لا يقضى بذلك أصلاً ومع الغرض عن ذلك فالمفروض في محل النزاع استعمال المشترك في معانيه التي يمكن الاجتماع بينها في الإرادة حسبما مر فعلى فرض كون المعنيين معاً معنى ثالثاً إلا يلزم من القول بجواز استعمال المشترك في معانيه أن يراد أيضاً لعدم إمكان إرادته أيضاً نظراً إلى ما قرره من لزوم التناقض فليكن المراد ح هو كل منهما منفرداً وبه يحصل ما هو المقص على أنا نقول أن موضع النزاع هو المعنى الثالث على ما يقتضيه جعله مقدماً في القياس الأول فما ذكر في تالي القياس الثاني من لزوم كونه مريداً لأحدهما خاصة غير مريد له كك فاسداز مع إرادة المعنيين معاً لا يراد كل منهما منفرداً غاية الأمر أن لا يكون ذلك استعمالاً له في معانيه بل في معنى واحد ولا مناقشة فيه بعد وضوح المراد قوله والجواب أن ذلك مناقشة لفظية أه هذا الجواب ينطبق على التقدير المقدم وقد عرفت بعده من كلام المستدل كيف وكثير من مقدماته المذكورة ح مستدركة ولا حاجة فيه إلى التطويل المذكور حسبما أشرنا إليه قوله فإن أفاد المفرد التعدد أفاده الظاهر أنه أراد بما ذكره أولاً من كونهما مفيدتين للتعدد هو الدلالة على التعدد والمفرد وبما ذكره ثانياً هو الدلالة على تعدد نفس المعنى فهما مستقلان في الدلالة على التعدد لكن على الوجه الأول وهو الفارق

بينهما وبين المفرد واما دلالتهما على التعدد بالوجه الثاني فتابعة لافادة المفرد اياه قوله فان السجود من الناس اه لا يخفى ان قضية ظهور المشترك في جميع المعاني كما هو شان الدلالة على العموم عند اسناد العام إلى كل من المذكوات وليس مفاد ذلك الايتين ولا ادعاه المستدل فلا يطابق ما ادعوه قوله وهو غاية الخضوع قد يستشكل في المقام بانه لو اريد به ذلك لم يتجه تخصيصه بكثير من الناس ان اريد به الخضوع التكويني وان اريد به التكليفي فلا يعم ما عدا المكلفين فلا يصح اسناده إلى غيرهم ايضا ويدفعه ان المراد به مطلق الخضوع الاعم من الوجهين الا ان ذلك إذا اسند إلى غير ذوى العقول انصرف إلى الاول وإذا اسند إلى دونها انصرف إلى الثاني لظهور الفعل المنسوب إليهم فيما صدر منهم على سبيل الاختيار أو يق ان الكفار من ذوى العقول لما تعارض فيهم الخضوع التكويني والعناد والاستكبار الحاصل منهم في مقام التكليف تعادلا فكأنه لا خضوع فيهم أو يق ان الفائدة في تخصيصهم بالذكر شرافتهم وظهور الخضوع والانقياد بالنسبة إليهم بخلاف غيرهم ويريد ذلك اندراج الكل في قوله تع من في السموات ومن في الارض فيكون ذكر الخاص بعد العام لاحد الوجهين المذكورين فلا حاجة إلى التزام التخصيص في الاول وقد يجعل
